



قرار مجلس وزراء

رقم (291) لسنة 2024 ميلادية

باعتبار أموال الشركة العامة للمياه والصرف الصحي
أموالا عامة

مجلس الوزراء :

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 أغسطس 2011م ، وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015م.
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي المنعقد بتاريخ 9 نوفمبر 2020م.
- وعلى القانون المدني الليبي وتعديلاته .
- وعلى ما قرره مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ 10/ مارس/ 2021م في مدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية .
- وعلى كتاب رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للمياه والصرف الصحي رقم (115) المؤرخ في 2024/03/05م.
- وعلى كتاب مدير الإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء المكلف رقم (10432) المؤرخ في 2024/6/11م
- وعلى كتاب مدير الإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء المكلف رقم (بلا) المؤرخ في 2024/6/12م
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الثاني لسنة 2024م.

قـرـر

مادة (1)

تعتبر أموال الشركة العامة للمياه والصرف الصحي، العقارية والمنقولة، أمولا عامة، لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم.

مادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

مجلس الوزراء
وزراء



صدر في: 18 ذوالحجة 1445 هـ
لوافق: 6/ 24/ 2024 ميلادي
(18 / كـ / القانونية ع)